

الدين، ممارساته وتمثلاته \_ من خلال أعراف القبائل \_ حالة منطقة تيزي وزو

**Religion and its representations through kabylie customs\_ case of tizi  
ouzou region.**

زمور غانية<sup>1</sup> \*

<sup>1</sup> جامعة وهران 2

ghania\_zemmour@hotmail.com

أ. الحاج مولاي مراد<sup>2</sup>

<sup>2</sup> جامعة وهران 2

moulaihadjm@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/02/20 تاريخ القبول: 2021/04/11

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى فهم ممارسات المجتمع القبائلي التي تلعب دورا مهما في إثبات الجانب الهوياتي للدين في المنطقة من جهة، وتمثلات الدين من خلال أعراف المنطقة من جهة أخرى، فدراسة الأنثروبولوجيا للدين تكمن في دراسة الممارسات الاجتماعية للأفراد سيما تلك المعبرة عن إيمانهم واعتقادهم، فالأنثروبولوجيا لا تدرس النصوص الدينية كمحتوى، لكنها تتطرق لعرض تمثلات الدين في الحياة اليومية للأفراد، ولقد سعينا أيضا لنزع اللبس عن موضوع تصادمت فيه الأفكار والآراء حول مكانة الدين عند القبائليين، بعدما اتُّهموا "بالهشاشة الدينية" وعلى أهم أكثر استعدادا لتبني أي ممارسة دينية أخرى.

فسلطنا الضوء على الجانب الديني في منطقة القبائل ليس من ناحية درجة الإيمان أو اعتماده كعقيدة لدى الأفراد، وإنما من جانب الممارسات والسلوكيات المرتبطة به والتي يتم من خلالها معرفة مكانة الدين كمرجع لمختلف القوانين العرفية التي تحكم المنظومة التقليدية للمنطقة، ويتم أيضا معرفة مدى اعتباره كمصدر للتنشئة الاجتماعية. الكلمات المفتاحية: الدين، الممارسات، التمثلات العرفية، منطقة القبائل.

---

\* المؤلف المرسل: زمور غانية، الايميل: ghania\_zemmour@hotmail.com

**Abstract:**

The study aims to understand the Kabyle community's practices that play an essential role in establishing the region's religious identity and its reflections and representations in their customs. The anthropological study of religion resides in examining individuals' social practices, particularly those expressing their faith and belief. Because anthropology does not include religious texts as content, it deals with presenting the representations of religion in individuals' daily lives. We have also sought to unveil a topic in which ideas and opinions about the place of religion have clashed with the Kabyle people, accused of "religious fragility" and innumerable willingness to adopt any other religious practice.

We have highlighted the religious aspect in the Kabyle region in terms of the degree of faith or its adoption as a creed of individuals and practices and behaviour associated with religion. Consequently, the status of religion as a reference for the various customary laws governing the traditional system of the region is known and the extent to which it is regarded as a source of socialization.

**Keywords:** religion, practices, customary representations, Kabyle region.

**مقدمة:**

بالحديث عن الدين وكونه جزءاً مهماً في صناعة تاريخ وثقافة المجتمعات التي يظهر فيها، فإنه يمكننا أن نعتبره مؤشراً ثابتاً تكون ممارسته مؤثرة في التغيرات التي تطرأ على المجتمعات ومتأثرة بها، وسنسعى من خلال هذه الدراسة إلى رصد وتبيين بعض الممارسات الفردية والجماعية المعبرة عن الإلتزام الديني للأفراد؛ إنَّ دراستنا للظاهرة الدينية في المجتمعات المحليّة هي دراسة تستلزم بطبيعتها السياق الأنثروبولوجي، وفي الجزائر حيث تعددت الأبحاث حول الممارسات الدينية والتي مسّت عدة مناطق وعدّة شرائح، فإننا سنخصّص فيها بهذه الدراسة منطقة القبائل ونحاول أن نسلط الضوء على مكانة الدين في الحياة اليومية لأهالي المنطقة وسأكتتها.

لقد تعدّدت الآراء و الإتجاهات في الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الدين في منطقة القبائل وذلك باختلاف زاويا البحث وتعدد الإيديولوجيات، إلا أننا في مسعانا سنتخطى كل الأحكام السابقة للباحثين

ونطلق في دراستنا الميدانية بغية رصد تعامل سكان منطقة القبائل مع الدين وكيفية توظيفهم للمفاهيم الدينية في حياتهم اليومية ومدى تقبلهم لها، سنبرز من خلال ذلك إن كان مفهوم الدين قد تمكن من الحفاظ على مكانته عبر التحوّلات العديدة التي شهدتها المنطقة ورغم الظروف التي مرت بها في الآونة الأخيرة، وهذا الطرح لموضوعنا مع النمط الذي اخترناه في التقصي سيضعنا أمام تساؤل يمكن أن نلخصه في الإشكال التالي: ما هي مجمل الممارسات الدينية وماهي التمثّلات العرفية للدين في منطقة القبائل؟

ربما يعود انتشار القوى الدينية في منطقة القبائل إلى طبيعة موقعها والذي عزلها عن باقي المجتمع الجزائري، ممّا سمح لها أن تنفرد بثقافتها ونظامها التقليدي الذي يحتوي على مؤسسات وقوانين عرفية، فقد استغنت عن كل ما هو رسمي في معاملاتها، كما كان للدين عند القبائل مكانة ليست وليدة الأمس، بل عمل على إثباتها وغرسها في الأفراد شخصيات دينية عديدة من أشرف ومرابطين، والذين اتخذوا من هذه المجتمعات الضيقة ملجأً لممارساتهم الدينية والدنيوية.

إنّ اختيارنا للحركة الدينية في منطقة القبائل كموضوع للدراسة راجع في الأساس إلى قلّة البحث المنهجي حول هذا الموضوع بالذات، فالأعمال المقدّمة في هذا الشأن أغلبها درست الإصلاح الديني في الجزائر عموماً، ومن جهة أخرى فإننا نأخذ بعين الاعتبار الهجومات التي تعرّضت لها الدراسات الدينية حول منطقة القبائل حيثُوصفت بالدراسات الناقصة واعتُبرت من الطابوهات خصوصاً بعد كل المغالطات التي نُشرت في عدّة مصادر حول مواضيع الديانة الأمازيغية والحركات الصليبية في منطقة القبائل والتي ارتبطت بفترة الإستعمار الفرنسي؛ فنحن تنقّلنا إلى منطقة تيزي وزوالقبائلية في تحقيق ميداني وتوغّلنا في جوانب الحياة اليومية لسكان هذه المنطقة، وذلك بغرض فهم مركّبات الدين فيها والذي يعتبر من بين المواضيع الشائكة التي اختلف فيها الكثير من الباحثين.

هذه الدراسة الميدانية ربما فندت عدّة توجّهات في هذا الشأن كما سنراه لاحقاً، فمن المصطلحات التي ترددت علينا في الميدان نجد: الدين، العقيدة، الإسلام، الإيمان، الحرام والحرمة، وذلك خلال كل مراحل الدراسة الميدانية خاصة في محاولتنا لاستقراء وتحليل أعراف المنطقة كأهم جزء من البحث، وهو الأمر الذي زاد اهتمامنا بالموضوع ودفعنا لصياغة إشكالنا المدروس حول الهوية الدينية في منطقة القبائل، وتعاملنا المباشر

مع أئمة المنطقة وأعيان القرى وشيوخها قد ساعدنا كثيرا في فهم موضوع الدين وأهميته في حياة الأفراد بقرى منطقة القبائل.

للإجابة على هذا الإشكال اتبعنا المقاربة المنهجية الميدانية من خلال أسلوب الوصف عبر الملاحظات المباشرة لمختلف الممارسات الدينية من مظاهر اللباس والطقوس والاحتفالات بالمواسم، وكذلك المقابلات التي أجريناها مع سكان القرى وخاصة أعضاء تجمعات باعتبارهم المصدر الأساسي والوحيد للقوانين العرفية في المنطقة، كانت لمعرفة مصدر تلك القوانين وعلاقتها بالدين وهل هي تتماشى أو أنها تتنافى والتعاليم الدينية، ثم إنَّ للمنهج التاريخي دور كبير في استحضار مسار الدين في منطقة القبائل عبر عدّة مراحل، وذلك بهدف إعطاء صورة حقيقية للموضوع ثم ربطها بالواقع لمعرفة مدى تأثير الجانب التاريخي للظاهرة الدينية في المنطقة على ممارساتها في الحاضر.

#### أولا: التاريخ الديني لمنطقة القبائل

لا يمكننا فهم الجانب الديني لمنطقة القبائل حاليا إذا نحن لم نعد لخلفياتها التاريخية، وقد ساهم في تفكيك اللبس الذي يشغل هذا الموضوع فهمُ النظرة العامة لمسار التدين في المنطقة وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا باستحضار الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي ساعدت في التفاف الساكن القبائلي حول الدين بعد الحروب الكثيرة والصراعات المحلية التي عرفتها منطقتها، والتي جعلت السكان ينقسمون إلى صفوف متعادلة ومتعاركة" وقد بقي هذا التقسيم قائما بعد سقوط الحفصيين الذين سيطروا على الجزء الشرقي من الجزائر، كما أنّ ضعف الزبانيين في تلمسان أدى إلى تدهور قوة الإمارات المحلية التي تسيطر على بعض مناطق الجهة الغربية من المنطقة، خاصة إمارة الثعالبية التي كانت تشرف على حوض وادي يسر، فهذه الأوضاع غير المستقرّة خلّفت آثارا سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، إذ أصبح الفرد يبحث عن منقذ لأحواله المتدهورة الناتجة كذلك عن الصراع الداخلي بين الصفوف (الصف الفوقاني والصف التحتاني)" ( Hanoteaux et Leteroux, 2003, P 17).

إنّ هذه الأحداث وغيرها ساعدت في انصراف الفرد القبائلي عن حياته السياسية بعدما فقد الثقة في زعامتها ليستبدلها تدريجيا بزعامة جديدة قائمة على الدين ورجال الدين الذين كان همهم نشر العدل

والأحكام الشرعية (Said Boulifa, 1925, p158)، وهذا ما ساهم في الانتشار السريع للدين في المنطقة واعتماده مرجعا أوليا لمختلف الممارسات والأعراف.

تصادفنا في هذا الشأن مع عدّة آراء حول تاريخ التدين للأمازيغ، وحول مدى نسبة تقبلهم للديانات المتتالية عليهم وكيف كانت مكانة الدين في المجتمع القبائلي عبر الزمن، ولا يجهل التاريخ الإرث الهائل من الكتابات والمؤلفات القديمة التي يعود أصلها لمنطقة القبائل، فمنها ما تمّ المحافظة عليه وما رقم مثل المخطوطات ومنها ما أُلّف بفعل الحروب وعوامل أخرى.

إذا عدنا إلى كتابات ابن خلدون في الجزء السابع فنجده يقول: "فالعهد الروماني محفوظ قبل وصولهم اعتنق المغاربة اليهودية ثم المسيحية (الدوناتية) وهي حركة دينية مسيحية ظهرت وانتشرت في الجزائر والمغرب وتونس حاليا، سميت نسبة لصاحبها (دونات)، وقد ثبت تاريخيا بأنّ مقاطعات إفريقية هي التي ترسل قساوستها إلى صقلية، وما تزال التأثيرات باقية في الأعياد والعادات" (ابن خلدون، ص 7)، وهذا ما يوضح تداول حركات دينية على شمال إفريقيا قبل ظهور الإسلام.

في الغالب يعتنق القبائليون الدين الإسلامي وينتمون إلى المذهب المالكي -أي مذهب الإمام مالك- في تفسير الشريعة، بالرغم من التأويلات التي كتبت حول ديانة منطقة القبائل إبان الفترة الإستعمارية على أنّ الفرد القبائلي أكثر استعدادا لاعتناق الديانة المسيحية في طواعيته وعلى أن منطقة القبائل كانت أكثر ترحيبا بالمسيحية مقارنة بالمناطق الأخرى في الجزائر، كان ذلك في إطار الحركات التنصيرية التي قام بها المستعمر على مستوى منطقة القبائل بداية بنشر فكرة تشابه القبائليين مع الجنس الفرنسي، فبادروا بكتابات ومؤلفات كلّها تنادي بتنصير المجتمع القبائلي أبرزهم (واريني) الذي نشر عدّة مقالات في جريدة الرأي الوطني، تناول في إحداها دراسة حول المنطقة والتي جاء فيها أنّ البربر أكثر عددا من العرب، وواصل في قول له مشككا في إسلام الأمازيغ: "وربما هم مسلمون ولكنهم يحملون وشاما على شكل صليب فوق الجهة وعلى الوجهتين.. وبربر جرجرة يبدون استعدادا للرجوع للمسيحية" (خديجة بقطاش، 2009، ص 138).

كما أنّ الدراسات والأبحاث الإستعمارية التي أجريت على مراحل عدّة في منطقة القبائل بيّنت أنّ أكبرها عنبالجانب الديني، ومن أكثر الأعمال البارزة (المشروع التنصيري لافيغري) الذي يعتبر أكبر حملة تنصيرية

على منطقة القبائل والذي يضرب مقومات المنطقة في دينها واعتقاداتها، فقد كان دور لافيغري واضحاً في شتاء الحرب الصليبية ضد الإسلام ليعتبر بعد ذلك أول من وجهالموجة المسيحية في الجزائر. لكن ذات المحللين الفرنسيين الدارسين للمنطقة في تلك الحقبة الزمنية اعترفوا مع مرور الوقت باستحالة تغيير الفرد القبائلي لدينه الإسلامي مهما كانت الظروف، وهذا ما أشار إليه الجنرال (أدولف هانوتو) في دراسته العميقة حول منطقة القبائل والأعراف القبائلية فيقول: "أما فيما يتعلّق بتحوّل القبائل لاحقاً إلى الكاثوليكية فذلك يعدّ أضغاث أحلام ليس إلّا، ولا يؤمن بذلك إلّا الذين لا يرون الأشياء إلّا عبر منظار خيالهم... لا ندري ولا يدري أحد ما إذا كان القبائل سيتحولون يوماً إلى ديننا، ربّما سيصلون يوماً إلى اللامبالاة الدينية" (أ،هانوتو، لوتورنو، ص 530)، لكن بعد تفاؤله الزائد أتى الباحث لمواصلة كلامه بأنّ هذا اليوم بعيد جداً، وقد لا يراه جيله في ذلك الوقت، فاعترف بأنّ الدعوة إلى المسيحية ببلاد القبائل ستجد أمامها حاجزاً لا يمكن تجاوزه ويتمثل في التركيبة المتناسكة للمجتمع القبائلي وطبيعة العلاقات بين أفرادها، فبمجرد تفكير الفرد في الإرتداد عن الإسلام سيضطر لمواجهة قرية بأكملها، حيث سيتم عزله أو تغريبه بين أهاليه طوعاً وكرهاً أو ينفي من المنطقة كلها.

لقد كتب الشيخ (أبو يعلى الزواوي) في مؤلّفه حول تاريخ الزواوة عن حرص منطقة القبائل على الجانب الديني منذ القدم: "من محامدهم الإذعان للشرائع المنزلّة والقوانين الوضعية، والإمتثال لأوامر الله من الأحكام الفقهية، والإنقياد إلى التحاكم، إذا قال أحدُهم لأحدٍ تعالَ إلى التّي -يعني إلى شريعة التّي- ينقاد حالاً ولا يتخلّف، وإتّما ولأتمّ في العهد الأخير أضلّوهم وأفسدوا آدابهم وملكاتهم وأسأؤوا التصرف فيهم.. وكما امتازوا بانقيادهم للعلماء والشرفاء والمرابطين والصّالحاء باحترامهم وخدمتهم، ويلتزمون بتقديم العطايا من أرزاقهم وتخصيصات من أموالهم عن طيب نفس رجاء رضائهم وبركاتهم.. وأنّ الزوايا الكثيرة في بلادهم قيامها وقوامها منهم يخدم ملّتهم.. وأما خدمتهم للشرفاء وآل البيت فحدّث ولا حرج" (الشيخ أبي يعلى الزواوي، ص 136\_137)، فهذه شهادة عن مكانة خدمة الدين لدى القبائليين ولعلّ هذا ما سمح بانتشار النسب الشريف والمرابطين واعتمادهم التصوّف كنمط حياة (أبو يعلى الزواوي، 2005، ص 105)؛ لقد كان للأولياء والأشراف سلطة على سكان المنطقة، فشكّلوا قوى دينية لها تأثير كبير في الحياة الإجتماعية، وبهذا

الخصوص قد تساءل عديد من الباحثين أي عن سبب تقبّل وخضوع سكان منطقة القبائل للزعامة الدينية بسهولة بينما يرفضون الخضوع للسلطة السياسية.

ثانياً: تمثلات الدين في أعراف القبائليين:

الأعراف هي تلك القوانين الثابتة المتوارثة من جيل لآخر والتي يفرضها نمط الحياة الاجتماعية لمنطقة ما، فهي شأنها شأن العادات والتقاليد التي تطبع كل مجتمع وترسم له الحدود والميزات ليختلف عن باقي المجتمعات، إذ تتحكم الأعراف في جميع التعاملات بين الأفراد مهما كان نوعها، وقد تبين أنّ السر وراء بقائها في منطقة القبائل كنظام لعدة قرون هو الإلزام والإجبار، فمنذ ولادة الفرد تتبعه عدّة كلمات في حياته اليومية مثل العيب والحشمة والتي يظل الفرد حريصاً عليها كل الحرص، كما أنّ العائلات تلقن أولادها احترام الأعراف مثلها مثل المقدّسات وتذكّرهم بعواقب الخروج عنها، ففي القرى القبائلية حالياً نجد طفلاً في العاشرة من عمره لا يقطع شجرة ولا يتلف زرعاً ولا يقول عيباً، ليس خوفاً من القانون المدني الذي تفرضه الدولة الحديثة فهو لا يفقه فيه شيئاً ولا يعلم أصلاً بوجود قانون عقوبات تابع للدولة، لكن امتناعه هذا ناتج عن حرصه على أعرافه التي كبر عليها وعن معرفته الجيدة بالقوانين العرفية التي تحكم قريته.

قد تختلف الأعراف من منطقة لأخرى وحتى من قرية لقرية مجاورة وهذا لا يغيّر من نظام القبائل شيئاً، بل تأتي القوانين العرفية على حسب نمط الحياة في كل قرية، فهي غالباً تبنى من خلال قصص وأساطير تداولها الأجداد والتي يُنظر إليها أنّها أساسية في بناء مجتمع متناسق قائم على الثواب والعقاب وعلى تقسيم الأدوار، وكما أن العرف ينظر في جميع القضايا التي من شأنها أن تنظم الحياة الاجتماعية للمنطقة من ميراث وزواج وطقوس دفن ومشاريع بناء أو ترميم في القرية أو التعاملات الشخصية كالبيع والشراء والخصام والاختلاف حول الأمور الدنيوية.. الخ؛ لقد اختلف عديد من الباحثين عن مصدر الأعراف في منطقة القبائل، عن المبدأ المعتمد في تحرير هذه القوانين، وهل هي مستمدّة من تعاليم الإسلام أم أنّها سبقت الدين أيضاً كيف تمّ ربط قوانينها بالقيم والمبادئ الدينية؟

من خلال الدراسة الإثنوغرافية والأنثروبولوجية ل(شارل فيرو) والمتعلّقة بإفريقيا الشمالية، إذ جعلها على منطقة القبائل بقسميها المحافظ والمستعرب والتي يقصد بها هنا القبائل الشرقية حيث يقول: "قبائل هذه الجهة مسلمون ولكن إسلامهم شكلي، فهم يقبلون من القرآن ما يوافق مصالحهم أو ما يثير نزعة التطرّف عندهم،

ولكن العادات والأعراف التي تلقوها من أسلافهم يمكن أن تلغي النص القرآني، فمثلا يحدث أن يأمر قاض بتطبيق نص الشريعة الإسلامية ويرفع عقيرته بذلك، ولكن لا أحد يعيره اهتماما فالجماعة تحكم بموجب العادة (العرف)، ومن هنا جاء المثل السائر عند هؤلاء القبائل "عند القبائل القاضي يحكم ولكن لجماعة تبطل حكمه".." (محمد العربي عقون، 2012، ص28).

في هذا السياق اعتبر الباحثون الأنثروغرافيون أن مجتمع الشمال الأفريقي تحكمه منظومتان قانونيتان، إحداها تقليدية عرقية شفهوية وهي امتداد لنظم ما قبل الإسلام ومنها تستمد الجماعة تشريعاتها، والأخرى إسلامية يعمل بها الفقهاء والطلبة (محمد العربي عقون، 2012، ص60)؛ فتؤكد مجمل الكتب والمخطوطات أن القانون القبائلي كان حاملا للشريعة الإسلامية وقيمها الراسية، فحضور الإمام أو شيخ حامل للقرآن نوازل القبائل وعند الفصل في قضاياهم وكاللة عن الهيئة إنما هو إلزام لرأي الدين في إصدار الأحكام، فهو من يفصل -باعتداده على الشريعة الإسلامية- في الموارث وتقسيم التراكات وغيرها، ولقد ذكر هذا في عدة مخطوطات حول الميراث إلا أن أغلبها كانت ناقصة ومجهولة المصدر ومنها ما أتلّف إلى حد كبير.

القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيّه هو القاعدة العامة والوحيدة في كل الشعوب الإسلامية، فالقانون والدين والأخلاق كلّها صادرة عنه ومتفقة معه، والسنة ليست سوى تطوير مكتمل له ومذاهب الأئمة الأربعة هي تعليق عليه، تتوافق جميعها في الإحترام العميق للكتاب المقدّس (هانوتو، لوتورنو، ج2، 2013، ص137)؛ كما أن الإسلام يولي أهمية كبرى للإستنباط وخاصة السماح بل ودفع الناس لابتكار التنظيم لعلاقاتهم وحياتهم الدنيوية، إذا لم يكن الأمر دائما على هذا الشكل فإن ذلك يعود إلى الإنسان وليس إلى الإسلام، لأنّه حتى قانونيا الأفراد أو الجماعات لهم دور نشيط يلعبونه في تنظيم مجتمعهم وضمان أكبر فعالية له، ليس هناك تناقض بين القرآن والسنة وهما السلطانان العلميان بصفتهما سلطة دستورية فوق البشر بطابعها التيقراطي (بن عبد الله سعيد، ص220).

الشريعة الإسلامية متمثلة في الأحكام التي سنّها الله لعباده على لسان محمد (صلّى الله عليه وسلّم)، هي القانون الدّيني المفروض الذي تُشتق منه الأحكام بصفة رئيسية، ولذلك فكل هذه الأحكام تأتي منسجمة مع بعضها ومع سياق القرآن في مبادئ الحث على العدل والتسامح وكافة الأعمال الصالحة، فالتّي تتمن



حياة الفرد من جهة كالإعتقادات والعبادات الذاتية، والتي تنظم حياة المجتمع من جهة أخرى كالتنظيم عن المنكر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لقد أثبت كتاب عديدون خاصة الفرنسيون في مؤلفاتهم عن التزام وثبات أهل منطقة القبائل بأحكام الشريعة الإسلامية، وكذا عن تأثيرهم بالمذهب المالكي الذي يعتمده في تطبيقه وسن قوانينهم، وأنّ دواوين الزوايا والكتب المعتمدة هي مثنون الفقه المالكي وشروحه "فقد ذكر هانوتو في مؤلفه مدى تقديس الدين من طرف سكان منطقة القبائل، ومدى تأثير قوانينهم بالعقيدة وخاصة العقوبات، فأنتى بعدة أمثلة منها التعدي على حرمة رمضان، أو تناول المحظورات .. والذي جاء في قانون فراوسن (الذي يتعدى على حرمة رمضان يدفع غرامة مالية)، وجاء في نفس القانون أنّ من يبيع لحماً دون ذكاة شرعية يعاقب" (كركار جمال، 2014، ص5)، كما أنّ من يتعاطى المحرمات تسقط شهادته في إطار القانون القبائلي، فقد ثبت في كثير من القرى أنّ السكر - أي متعاطي الخمر - لا يتم الإستعانة به كشاهد مهما كان نوع القضايا، فهو يعتبر غير واعٍ وأي إلقاء منه لا يؤخذ بعين الإعتبار بسبب سحب الثقة منه.

ومن الواجب الإشارة إلى بعض المعتقدات التي انتشرت ولمسناها لدى أغلب الباحثين والمهتمين بالدراسة حول منطقة القبائل على أنّ أعرافهم سبقت الإسلام، وذلك يعني أنّ هناك قوانين عرفية يمكن أن تُعكس الشريعة وتختلف مع النصوص التشريعية للقرآن، وأبلغ مثال "قضية الميراث" رغم أنّ الظاهر استوجب إعطاء المرأة حقها في الميراث وفق النصيب التي حدده لها القرآن الكريم، لكن في الحقيقة بقيت المرأة القبائلية محرومة من حقها ولا يمكنها أبداً المطالبة به مهما كان وضعها المادي إلى غاية يومنا هذا، وخاصةً ما يتعلّق بالأراضي التي تُعتبر كنزاً متوارثاً لأجيال عديدة ومصدر رزق بالنسبة للعائلات القبائلية، فالغاية من ذلك كانت الحفاظ على هذا الإرث من انتقاله لعائلة أخرى وهذا بدوره كان سبباً في انتشار الزواج الداخلي عند القبائل في ظلّ الميراث داخل حدود الأقارب، فالمرأة القبائلية نادراً ما تطلب حقها إن لم نقل مطلقاً إلا إذا كانت وحيدة العائلة أي دون إخوة ذكور.

إنّ الغاية من اعتياد المرأة على حرمان نفسها من طلب حقها في الميراث هو الحفاظ على مكانتها داخل عائلتها، ونيل رضا الأقارب واعترافهم بتصنيفها من النساء "الفحلات" وهذا مما أدلت به معظم النساء خلال مُساءلتهن:

«d l3iv ameqranattedmedhlehqimgerwathmaten» tawes 68  
snasiwadhiya\_tiziouzou

"من العيب أن تتقاسمي هذا الحق مع إخوتك"

«Yechmeth ma tedmedhlahqimamekattemuqledhdegwudmawennsen» noura  
53sna si wadhiya\_tiziouzou

"لا يمكن لأي امرأة النظر في وجه العائلة والأخ إذا ما سبق وأخذت نصيبها من الميراث" وكأنها التصرف  
بعد تجزؤاً من طرف المرأة؛

«Argazmayruhatafedhwayedh ma d gmamyiwenigellan» lwiza67sna si  
wadhiya\_tiziouzou

"إنك لو خسرت زوجا ستجدين زوجا آخر، لكن إذا خسرت أختا فلا يعوّضه أحد"

فالمرأة القبائلية وفق الأعراف حكمت على نفسها بالخسارة بمجرد أن تفكر في المطالبة بحقها. وكثير من  
تدخلن بالدرشة قائلات: "يوم يتوفى زوجك إلى أين ترجعين؟! بالتأكيد عند إخوتك لذلك لا تسبقي  
بالعيب" وأخرى تقول: "الرجالما فيهم الأمان يدئلك حقك ويرميك" وأخرى تبكي قائلة: "لقد توفي أخي منذ  
شهر والحمد لله أن الشيطان لم يعمني لأدخل معه في نزاع حول حفنة تربة أو قطعة قماش فانية.. لقد رحل  
وهو راض عني ولم يأخذ معه شراً تجاهي" وحتى أنّ أخريات كزرن إعطاء لقب (ولد الناس) على أزواجهنّ،  
فكانّ للمرأة دوراً جدّ مهم في الحفاظ على عائلتها وأصولها وهي حامية للقرابة مهما كلفها من المخاطرة  
بزواجها أو بيتها، فهنّ متأكدات ومقتنعات أن باب بيت العائلة مفتوح لهنّ ومرحّب بهن ما دمن لم يطالبن  
بنصيبهنّ في الميراث.

تعتبر قضية الميراث من بين القضايا التي أحدثت نقاشات حادة عديدة، باعتبار أنّ الأعراف القبائلية تحرم  
المرأة القبائلية من حقها وذلك بموجب معاهدة 1748م، أين تم التوقيع على هذه الإتفاقية بعد اجتماع  
شهير جمع عدّة أعراف وقبائل، وقد بينت هذه المعاهدة إختلافا واضحاً مع تعاليم الإسلام الذي لم يمنع المرأة  
من حقها في الميراث، فهنا تعمدت الأعراف القبائلية الإبقاء على العادة القديمة فيما يخص الميراث حتى مع  
ثبوت النصوص القرآنية التي تعارض هذه المعاملة في عرفهم.

لقد ركّز (هانوتو) في دراسته حول القوانين القبائلية على علاقتها بالقرآن، حيث أعطى شرحاً مفصلاً للقوانين القبائلية ونسبة التوافق بينها وبين الشريعة الإسلامية "على الرغم من أنّ العرف العام يشكل إلى جانب القرآن القانون المشترك في بلاد القبائل، إلاّ أنّه يمكن لأيّ قرية أن تستقل عنه نسبياً، إذ يمكنها تغيير بعض التفاصيل في قانونها ليتكيّف مع ظروفها الناتجة عن موقعها، وكذا التي يجب أن تتماشى وعاداتها وممارساتها" (هانوتو ولوتورنو، ص 138)؛ فالقرآن يمسّ كل ما يتعلّق بالعقيدة والقواعد المتصلة بالدين لكن لا يتحكّم بصورة مطلقة في القانون المدني، إذ نجد في منطقة القبائل قوانين تنظم الحياة العامة اليومية للأفراد لا نقول أنّها تتناقض والشريعة بشكل مطلق نظراً لأن هناك آليات متميزة لاستقراء النص القرآني في مختلف القضايا.

لا يمكن أن نحصر أعراف منطقة القبائل في قضية واحدة مثل الميراث، ولكنها كانت أكبر القضايا التي اختلف حولها الباحثون منذ زمن بعيد، فقد خصّص القانون العربي نصوصاً مهمّة في قضايا المهر والزواج والطلاق، وكذلك في الدية والتعدي والعقوبات في الشجار وانتهاك الحرمات وغيرها، فكُلّها قضايا لها أهمية كبيرة في استقرار المجتمع، ولا يمكن للفرد أن يتصرّف بكل حرية فيها كي لا يُحدث ذلك خللاً في التركيبة الاجتماعية؛ فكانت كل هذه القوانين تعمل على تثبيت النصوص القرآنية وإبراز دورها، ثم إنّ الفرد الذي يتم محاكمته بالقانون العربي المستمد مباشرة من نص قرآني فإنه يتقبّل الحكم مباشرة، ويرى مخالفة ذلك يعتبر خروجاً عن الدين، فكأنّ الفرد لن يكون رافضاً للقانون العربي فقط بل وكأنّه رافض للنص الديني أصلاً، فبنوع من الذكاء لدى أعضاء (تاجماث) الذين يصدرون القرارات والقوانين العرفية يتم ربط جميع القوانين بنصوص دينية، كي لا يتم مناقشتها أو رفضها من قبل السكان، وهو الذي حدث مؤخراً في منطقة القبائل فيما يخص تسقيف مهر الزواج وتعميم لائحة بمستلزمات العروس التي يجب أن تأخذها معها لبيت الزوجية، فهو نموذج عن القانون العربي الأكثر ترحيباً لما له من خلفيات دينية واجتماعية في المجتمع القبائلي.

#### ثالثاً: الممارسات الدينية في منطقة القبائل:

تعتبر الممارسات الدينية على أنّها ذلك النمط المعيشي الناتج عن التنشئة الدينية من خلال غرس المعتقدات والقيم والمفاهيم الدينية في عقول الأفراد، فهذا الأمر لا يظهر إلاّ بالقراءة الأنثروبولوجية للممارسات اليومية للدين، وبمحاولة تفكيكها لبلوغ معناها الحقيقي ومقصدتها ثم معرفة ما إذا كانت هذه الممارسات خاضعةً

لسياقات اجتماعية أو ناتجة عن إيمان حقيقي نابع من قناعات فردية؛ إنَّ للتنشئة الدينية دور مهم في غرس هذه الممارسات في حياة الأفراد، ف"تعدّ استمرارية الثقافة من أهمّ الوظائف الاجتماعية لعملية التنشئة، فلكلّ جماعة ثقافتها ومعتقداتها وقيمها ومفاهيمها الخاصة التي تميّزها عن بقية المجتمعات" (صادق عباس الموسوي، 2017، ص84)، وهذا ما يفسّر لنا أن الممارسات الدينية عرضة للتغيرات، وفي هذا الشأن تمّ إعطاء التنشئة الدينية مفهوماً على أنّها "عملية تفاعل بين المؤسسات الاجتماعية والأفراد، تؤثر من خلالها على المفاهيم الدينية لهؤلاء الأفراد" (صادق عباس الموسوي، 2017، ص 85).

إذا كنا بصدد الحديث عن المؤسسات الاجتماعية التي لها تأثير في الممارسات الدينية للفرد، ففي المجتمع القبائلي تلعب الأسرة الدور المثالي في هذا الشأن، وكأتمّ المؤسسة الوحيدة التي تحمل على عاتقها دور التنشئة الدينية من خلال بعض الممارسات التي يكتسبها الطفل في سنواته الأولى، فالأسرة القبائلية معروفة بتقديس مكانة الطفل الذكر وابعثاره الوارث الوحيد لشرف الأسرة ومكانتها، ولهذا تجدها تردّد على مسامعه منذ صباه أقوالاً لا يعرف معناها في هذا السن حقيقة لكنه يكبر وينشأ عليها، فالجدة مثلاً ترى الحفيد الذكر هو من يأخذ مكانة جدّه من خلال إعطائه نفس التسمية أولاً ثم بأن يتم صقل شخصيته على تعاليم دينية وعرفية، فبداية بقولهم: "ستكبر لتصبح على رأس العائلة، وتحكم منصب جدّك في الجماعة" إلى قولهم: "ستسمع كلمتك وتقول الحق حتى يجبك الجميع مثل فلان" حيث يتم تشبيهه بشخصيات لها تأثير كبير في المجتمع؛ فالطفل منذ سن صغير يتم إيقاظه باكراً وتهيئة هندامه والذي غالباً ما يكون "صورة مصغرة للباس الكبار"، وفي كل مرة يعاد على مسامعه كلام البطولة والزعامة التي تبدو عليه، رغم أنّه لم يحصل ذلك شيئاً بعد فكأنّها عملية تلبس شخصية لتبقى لدهيتك التصورات؛ تمّ يحمل الطفل لوح القرآن الخاص به متجهاً لمدرسته (الكتاب)، وغالباً ما يصطحبه جدّه -مثله الأعلى- والذي بدوره يردد عليه مفردات الجزاء والعقاب والله والآخرة والمسؤولية فيحمل الطفل جميعها في خياله ولو دون فهم، وكما أنّ الجد على طول الطريق يحثّه على قول "صباح الخير" للمارين والجالسين وعلى تقبيل رأس الكبار، فإنّ الذي يتم في هذه المرحلة هنا إنّما هو طبع الطفل بالقيم الأخلاقية التي يدعو إليها الدين ولا شيء غيره.

إذا تحدّثنا عن هذا الجانب من حياة الطفل الولد فهذا لا يعني أننا نغفل عملية بناء شخصية البنّو التي تتمّ غالباً على مستوى البيت فقط، إذ لا يمكن أن ننكر الفرق الشاسع بين تنشئة الذكر وتنشئة الأنثى التي يأمّمها

مباشرة؛ أول فكرة يتم غرسها في تفكير البنت وهي لا تتعدى العشر سنوات، هي فكرة جسدها وهندامها اللذين يفتقران دائما بمصطلحات العيب والحرمة والحشمة، فتجد البنت في هذا السن قد بدأت تظهر عليها علامات الحياء (الحشمة) وتقوم بتغطية كل جزء من جسدها الصغير، ثم تبدأ الأسرة بأكملها بحاسبتها على طريقة تحدّثها ومستوى ارتفاع صوتها، ووضعية جلوسها التي يجب أن تكون محتشمة، ثم تنبيهها إلى أنّها مقبلة على مرحلة تغيير في مرفولوجيتها وعليها أن تكون مستعدة للوضوح، وتوضيح فكرة الصيام عند البلوغ وكيف يجب أن تتعامل مع دورها الشهرية كعلامة للبلوغ في مجتمعاتنا؛ هذا الكمّ الهائل من الرصيد الذي يتم تحميله لعقل الأنثى هو بمثابة عملية بناء لامرأة مشبعة بالتعاليم الدينية والتي سترافقها طيلة حياتها، فحتى خروجها من البيت يصبح محدودا بعد سن البلوغ، وتكون ملزمة بأخذ رأي كل رجال العائلة بما فيهم إخوتها الأقل منها سنًا، وهذا ما قد يجعل حرّيتها محدودة مقارنة بالذكر.

تقوم الأسرة القبائلية بدور الأمر والنهي في قضايا التنشئة الدينية من خلال غرس ممارسات دينية في مخيّلات أبنائها منذ الصغر، فقد يتمّ التفريق بين البنت والولد في النوم لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرّقوا بينهم في المضاجع" (رواه أحمد وأبو داود وصححه الألباني) ورغم التطبيق الصّارم لهذا الحديث لكن لا يتم شرح الغاية من ذلك إلى أن يكبروا ويفهموها لوحدهم، وحتى تصميم البيت القبائلي يحدّث على هذه الممارسات من العزلة والخصوصية فيلعب تصميمه الداخلي الذكي دورا مهما في تقسيم أدوار الأفراد ومكانتهم داخل العائلة، فلا الأولاد يزعجون الكبار ولا الشيخ يرى زوجة ابنه بشكل مستمرحين تكون في أشغالها اليومية، وذلك من خلال تخصيص مكان "الشيخ" كبير العائلة في زاوية المنزل، ويكون مجلسه في ارتفاع عن مستوى أرضية البيت بغرض الإحاطة بجميع تحركات الأفراد، فرغم أن البيت في الغالب وحسب التصميم التقليدي له يعتبر قطعة واحدة كبيرة مقسّمة بعناية، إلا أن زوجات الأبناء يتحركن بحرية بما أنّ مكان الطبخ محاط بمنسج كبير يستر ما يدور وراءه، هذه ليست مجرّد عادة بل هي قيمٌ مستمدة من تعاليم الدين التي تحرم إظهار الأنثى لجسدها أمام غير المحارم، كما أنّه من العيب لديهم أن تكشف المرأة عن شعرها ولو في بيت زوجها إذا كان به أخ الزوج أو أبوه أو أفراد آخرون من الجنس الآخر.

كما أن مقدمة البيت تتميز بمدخل على شكل سقيفة مزودة بدكة للجلوس ويتم استقبال الغرباء والزائرين فيها كي لا يتم التعدي وحتى دون قصد عن حرمة البيت، وغالبا ما تكون مكان استقبال أصحاب شيخ البيت عند زيارتهم له في حالة مرضه أو قضية أخرى، وثبت أيضا في عديد من المناطق أنّ "زوج البنت" لا يدخل البيت إذا تواجدت به "زوجة الإبن" فعندما يقوم بزيارة صهره أو يأتي لاصطحاب زوجته فهو ينتظر في سقيفة مدخل البيت.

هناك أساطير يتم تداولها في منطقة القبائل على أنها عادات في القديم ومنها تدخل النساء أثناء الشجار بين الرجال إذا خرج الشجار عن السيطرة، تتقدم امرأة كبيرة في السن بحيث لا يكون لها علاقة بأي من أي الفريقين المتخاصمين، لتقوم بالكشف عن رأسها ورمي غطاء شعرها "ثمحرمت" بين الطرفين ليسود الهدوء تلقائيا ويترك مكان الخصام من طرف الرجال كنوع من "الحشمة" والإكبار لما قامت به، وهذه العادة في الحقيقة لا تزال تمارس في بعض المناطق إلى اليوم.

من الواضح أن الأمازيغ شأنهم شأن كل المجموعات البشرية والثقافية التي اعتنقت الإسلام، فهم لم يتخلوا عن ثقافتهم، بل بالعكس استمدوا منها الأدوات التي تصقل ممارساتهم الاجتماعية للدين (Mohammed brahim salhi,2004,p2)، ويتجلى تأثير القوى الدينية في منطقة القبائل من خلال الدور الاجتماعي الفعال الذي يلعبه كل من المرابط والإمام وقد يتخطى المهمة الدينية، فهو من يشرف على أغلب النشاطات الاجتماعية سواء داخل المساجد أو خارجها، وهم من يوكل لهم مهام الوقوف عند كل احتفال في القرية من ولائم أعراس وختان وعقيقة ولادات (Hanoteau et Letourneux,2003,p31)، ويشرف الإمام أيضا على تحفيظ القرآن في المدرسة القرآنية إذا كانت تابعة للمسجد، إذ يقدم دروسا لأطفال القرية؛ يقوم إمام المسجد بكل هذه الوظائف دون مقابل ولا رباط رسمي بينه وبين القرية فهو لا يتقاضى أي أجر، لكن يتم تخصيص مبلغ مالي له من قبل ثاجعات في كل المناسبات، وكذلك يحظى الإمام باحترام جميع أفراد القرية وهم يقومون بدعمه ماديا خاصة إذا كان من خارج القرية، فتجد الجميع يتسابق إلى تقديم نصيب من المحاصيل الموسمية له باعتبار أنه قد لا يملك أرضا أو الوقت لفلاحتها، فيوفرون له حتى حطب التدفئة وماء الشرب، ويعتبر إمام المسجد عندهم من المرابطين وعلى أنه من المقربين إلى الله، فله بذلك هيبة خاصة في القرية ويسعى الأهالي جميعا إلى كسب رضاه، وحول

هذا يقول صاحب سيرة الزواوة: "أما الإمام الذي يصلي بالناس في الدشرة يجمع له على كل دار مقدارا معينا.. ويعطوا الأجر لبعض النساء الأرامل ليعدّوا له الماء، ويلزموا كل رجل أن يأتيه بخشبة من حطب، هذا كل يُدفعون على يد الأمين" (مؤلف مجهول، مخطوط، ص 6).

فمسؤولية الإمام المرابط لا تقتصر فقط على دور العبادة بل تتخطى ذلك لتحمل صبغة اجتماعية، ففي القرى القبائلية يُعتبر رجل الدين ذا هيبة في المجالس وكلمته مسموعة، وهذا ما رأيناه أثناء اجتماعات "تاجماعت" فحضوره وجوبي منذ بداية الجلسة إلى نهايتها، وعادة ما يكون الاجتماع بعد صلاة الظهر مباشرة إذ يجلس الإمام إلى جانب "أمين القرية" و "طامنه" (تسمية للشخص الذي يعتمد عليه الأمين في استشاراته، ضمن أعضاء الجماعة في منطقة القبائل)، ليشرح في افتتاح الجلسة بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم، نتوكل على الله" ثم يتلو على مسامع الحاضرين آيات من القرآن الكريم في انتباه تام من الجميع، ثم يحيل الكلمة إلى "الطامن" للشروع في تقديم القضايا التي سيتم مناقشتها بعد تسجيل الأفراد الغائبين، ويُسمح للإمام التدخل في بعض القضايا التي لا يجب أن تخرج عن نطاقها الديني، ليقوم في كل مرة بإعطاء أدلة من القرآن الكريم وهو أكثر دراية من غيره ويقدم أمثلة من قضايا أخرى يتم القياس عليها، وذلك بغرض خلق نوع من الشرعية للقضايا المطروحة في مجالس تاجماعت، وفي ختام الاجتماع يقوم بتلاوة ما تيسر من القرآن الكريم أخرى ومُتبعاً بأدعية تكون جامعة لكل أفراد القرية ومنها مخصصة لفرد قد يكون عاصياً أو مخطئاً في حق بعض أهله أو حتى هاربا من القرية.

يقوم الإمام هنا بدورين أولهما حضوره كفرد من أفراد القرية له الحق في تقديم قضية والنقاش فيها كما يجوز له أن يكون طرفاً في إحداها، بشرط ألا تقلل من قيمته ولا يتم اتهامه اتهاماً خطيراً قد يُسقط عنه مكانته الدينية في القرية، والدور الثاني باعتباره ضمن تنظيم "تاجماعت القرية" والذي لا يكتمل إلا به، رغم كل هذه المكانة التي يتمتع بها الإمام في القرية إلا أنه لا يمكنه فرض رأيه في القضايا العشائرية، ولا يمكنه فرض عقوبة أو إصدار قرارات أو أحكام عشائرية وهذا لسببين، أولهما أن القرارات العشائرية لا تُصدر من قبل شخص واحد مهما كانت مكانته في القرية، بل يتم مناقشتها مع جميع السكان البالغين العاقلين الذين ينتمون لنفس القرية، والسبب الثاني هو أنّ الإمام ليس شرطاً أن يكون من القرية نفسها، فقد يتم استدعاؤه

من قرية أخرى ما لم تتوفّر القرية على شخص كفء وحافظ لكتاب الله، ومن بين قوانين الجماعة ألا يفرض غريب رأيه على سكّان القرية الأصليين.

#### رابعاً: تحليل النتائج

يتجلى الدين في حياة القبائلين في شطرين مهمين؛ أولهما هو الممارسات اليومية سواءً الفردية أو الجماعية، والتي تظهر في تنشئة الأفراد بداية من مؤسسة الأسرة، ثم الممارسات الجوارية لانتقال إلى المؤسسات الدينية والتعليمية والتي تترابط كلها وظيفياً بهدف تحقيق تعاليم الدين، علماً أنّ منطقة القبائل تتسم بصغر مساحة قراها وتقارب السكان ممّا سمح بتكوين علاقات خاصة أدّت إلى انصهار مجموعة من المفاهيم كـ"الغريب"، و"الغير"؛ ثانيهما الذي يظهر الدين فيه جلياً هو القوانين العرفية للمنطقة بداية بتوظيف الدين والقرآن في جل اجتماعات نظام الجماعة استدلالاً واستشهاداً وقياساً، ثم الخطاب الديني المتوارث منذ تركز عدّة شخصيات دينية في المنطقة حيث تولّت رسالة القوى الدينية وذلك بتوجيه القوانين العرفية القبائلية لتنماشى وتعاليم الدين الإسلامي.

#### الخاتمة:

لقد طرحنا في هذه الدراسة إشكالية ممارسة الدين في منطقة القبائل، وأهم مظاهر الحياة الاجتماعية التي تستمدّ شرعيتها من تعاليم الدين، كما حاولنا معرفة جانب من التمثّلات العرفية والقوانين القبلية التي تحكم منطقة القبائل، فتوصلنا إلى أنّ طبيعة المنطقة تساهم في تشبّث أفرادها بالقيم الدينية، وخاصة بعدما عرفت المنطقة ظهور عدّة شخصيات دينية لها تأثير كبير في تاريخ القبائل، كما كانت البيئة القبلية ملائمة لاستقرار العائلات الشريفة والمرابطين، وتوصلنا أيضاً إلى فكّ لبس معظم الممارسات والطقوس أين وجدنا أنّها ذات مصدر ديني؛ إنّ أعراف المنطقة كانت لتلقى الرفض من طرف السكان لو أنّها تنافت مع إحدى تعاليم الدين الإسلامي، فجميعها تم إقراره بما يتوافق مع الشريعة، إلّا أنّنا لا ننكر وجود أعراف يعود تاريخها لما قبل الإسلام، ونظام الجماعة "تاجماعث" قامويقوم بتعديلها وتصحيحها وفقاً للمعتقدات الدينية.



قائمة المراجع:

1. أبو يعلى الزواوي: تاريخ الزواوة، اعتنبه: عبد الرحمان دويب، الجزء الرابع، الفصل الثاني، دار زمورة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط خاصة، 2013، ص 136\_137؛
2. أدولف هانوتو، ولوتونو: منطقة القبائل والأعراف القبائلية، ترجمة مخلوف عبد الحميد، تقديم محمد أرزقي فزاد، دار الأمل، 2013، ص 530؛
3. بن عبد الله سعيد، العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، مؤسسة نيسو للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، 2011، ص 220؛
4. خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية في الجزائر 1830\_1871، دار حلب، الجزائر، 2013، ص 138؛
5. خليل شحاتة: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر من عاصرتهم من ذوي السلطان الأكبر لمؤلفه: ابن خلدون عبد الرحمان، دار الفكر، بيروت، 2001، ج 7، ص 7؛
6. صادق عباس الموسوي، التنشئة الاجتماعية والالتزام الديني، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط 1، بيروت، 2017، ص 84؛
7. كركار جمال: 2014، القانون العرفي الجزائري خلال فترة الاحتلال، قانون منطقة القبائل أنموذجا، مقارنة بين موقف القوانين الفرنسية والشريعة الإسلامية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، ص 5؛
8. محمد العربي عقّون، 2012 الأنتوغرافيا الاستعمارية "شارل فيرو أنموذجا"، إنسانيات، العدد 28، ص 26؛
9. مؤلف مجهول: كيفية سيرة الزواوة، مخطوط تحت رقم 3012، المكتبة الوطنية للتحريير، الجزائر، دس، ص 6؛
10. \_Boulifa Said: Le Djurdjura a travers l'histoire( depuis l'antiquité jusque 1830, organization et independence des Zouaoua(Grande Kabylie), imprimeur éditeur, Alger, 1925;
11. Hanoteau et Letourneaux: la kabylie et les coutumes kabyles, présentation de Alan Mahé, et Tilman Hanneman, t2, Edition Bouchen, Paris 2003, p31;
12. Mohammed brahimsalhi: Objets religieux à l'épreuve des representations identitaires: la Kabylie et Cheikh Mohand comme exemples, insaniyat, n 54, 2011, p2.